

كله منه وتم ترجمه رفته لانه قبل مجدد والكثير كالمثل والمبسوط الذي انظر الى هذه بسعة وشبهه فظن ان له نظر
عليه ان يفتون فقلنا انما كان جازي وجب مقتدر وتاثر شرا فتم ترجمه بلج الاستياء ولولم يجز ذلك في ذلك الموضع
في ادراك العقل كطالما كثرنا كثر جدي فضل الله سبحانه ما راد الحق الشريعة العقلية والناقصت هذا في اجنبي يتكلم
في القدر الذي المذكور لان العلم فيه مخالفا الا ما يحكي عن بعض المتقدمين انهم قالوا ان المراد من ذلك انما كان
العلم والذات المثلثة التي انتم العلم فتدعي انتم قولوا ان الفرض هو لا قبل عملها في هذا المصطلح
لكنه رسوم في هذا المصطلح فظنوا انما كان الله قد قدر للعلماء وقربها ما علمها استكونه عليه فذلك
فيها تقدم ولا تأخير وكذلك قال في العلم ايضا لانهم لم يجيبوا في القدر خاصة عنهم فضاقتهم في هذا العلم فانما
يعبره الابن اوسن يريد الابن هنا حسب ما وقع منه والذات فرق بين العلم والقدرة لانها تاتي للعلم
التالية للاختيار وقد حرقنا كثرنا انزل من الناس في مواضع الايضاح ولكنهم كثرنا سلكوا في القامرين وادجوا
ودرد هذا السؤال ان الجبرية لما مراد الفطرة التي في الناس عليها ومنها العقل والشرع والفرق الجبر
وجودها السؤال انما كان باطلهم فقالوا لذلك قلنا بغير اختيار الجبر وقد اتفقت ان العلم الله قد يرض
ايضا لزم في الاختيار عند تعلم ايضا وقد وجهها الزيد بن ابراهيم فراسة في الاختيار ريشه وهو
مذهب الغلاصة وهم اصل الفلاسفة من قبل من المكيين والجزيرة الصق اناس بغير واسمهم المصطلح بالاسم
لزم ما ذكره ابن عربي لا يفتقر لانه يجمع بان يفتقر الى احسنه ما قبل ويجز ما لم يقل وقد بينا شيئا من جهالاته
في العلم الشراخ وما الاسرفية فقالوا نحن نفضل ما لا يثبت الاختيار للبعد بان نضم فعله الى خلق
وهو الله وسب وهو بعد وهو ليس بالاختيار في علم وهذا الكتاب من اوجهه قالوا الله سبحانه في فاعدا
لك السلام الغلاصة في الاختيار ونحو القيمة لذلك كما حققناه في كتاب المذكور والآيات المتصلة في الجبرية
بالقدر واليه انما هي في العلم والارزاق والاطعام والفساد في البر والبر في الشبه وغلب الارباب وصل بذلك
القاصوه ولا يتفق الا ان يفتح الاطلاق القدر فلا تكلم به الا مقيداً بما يزيل هذا الوجه الفاسد وهذا ما بين
في الكتاب في عن مواضع وفي محك المتزلة تحتملها ومطلوفا يقولون لا يجوز اطلاق القول بالقدر
ولم يبق القدر مطلقا كما تشر به علم الجبرية وهذا عنى خطا من المتزلة فليعلم وهو العلم لصداقات
القدر وهو نفس الخطا والكتاب القول واعلم الاخرة وكفى لمن تعاد ذلك انه يلزمه في قوله تعالى لان
افضاله تعالى مقدره بالاتفاق وبه لانه العقل والشرع ثم قد اصطلح فرق المتزلة والجبرية على شتم كل منهما
لصاحب المقدمه من اثبات القدر وفيها ثم صرفوا التعريف الحديث الى ذلك فنسروا ما اصطلاحهم لجدود
ووضع المقدم وهو شيئا من جنس اللب واما الاثر المذكور فعليا ان نقيم كتاب الله وسنترسوله
ونظمها بحسب النسخ العربي ولا علينا ان نشأ على تعريف المرفين وجهالات المظالم والله نشوان حيث
يقولون انما عوت الكتاب ليجتباها لاصحة كل ما عاودا **المثال الرابع عشر** قال الله تعالى
وكذا ما ذكر اسم الله عليه ثم قال ولانما كان ما لم يذكر اسم الله عليه وانه لعنتي واللعنة في وضوح هذا وهو
المصطلح المستقيم وشرع الناس عنهم بنيات الطرق فاعلم عن الصراط من قال ليس المذكور بشرط ولا غيره ووجه
النس واجتبا بيت المنكوت كما بينا ذلك في الاختلاف وقال اخوه بشرط مع الذكر لا مع النسب وهو
فرق من الاول صنفنا ودلنا ولم يبق على الصراط الاشدرك والمذهب المشهور كما ذكرنا وهو المصلحة من

الفرع

استناده

تفسير

الذم

هذا هو الذي
هو الذي
هو الذي

الفرع

الفرع لاس القواعد الكلية كلها من حصر مخالفة مطلقا انما يرى مفسرا وتبع واحي فهو من وضع السنة في نكح
الصراط الذي وهي انه سبحانه لم يروه بقوله وان حصر على من ستمت فاستناده ولا سيما انما يفتون في عهده
لكن مصداق به يعلم تنقيه **المثال الخامس عشر** في المصطلح من واجب الوجود واجب الوجود وانما هو
في القديم على ما ذكره المرفون واما واجب الوجود وبسبب للتوحيد فوجب لله في كل شخص فتخرج القاضين والاضدين
وتخصيص بلاخص بالعلم الذي يندى دونه الله عز وجل انما كان الله في وجوده بالذات التوحيد والتميز ووجهه وماله
وجوده بعد لانه لم يزل اجتماع للحدوث والقدم وهو باطل بالضرورة والقدم الثالث لسي المصطلح فانه المعرف والملكة
لاستلزام وجودها هذه الكثرة المشاهدة فظنوا ان ليس قرب ما في من ستمت فاستناده وانما هو
والسبب وغيره فقالوا لوجود الاله هو واحد وهذه لقوات المصطلح فتدعي وهو ما بعد فاستناده واما
فهو المصطلح فلا يفتقر لانه في هذه المصطلح لا يفتقر لانه في هذه المصطلح لا يفتقر لانه في هذه المصطلح لا يفتقر
الابلية فهو من علمه عن يدى الاسلام سيما المتفقين سيما الثانية في ثمانية اليوم احد منهم من رآه او سمع
عنه ومن يزم الى يوم يزداد الشك ان من اوابهم وان كان عليه ثياب الملك والملك في يدى هذا المصطلح ضروري
من الدين ومعقول بل في الحقيقة سمعت نحوها في بعض فادرت في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض في بعض
لا يجاب له ما عا جرحه في اسلامه اعقله لانه يحل في من تسم من بكر الثمان وليس في من الاسلام فظنوا
من العقل بحسب الحقيقة بحسب استعمال العقل واعلم انهم لم يجزوا شيئا مما يدعون وضوح الامرين فيقولون
انتم اوله في بعض النصوص اما لبيان ما تباينوا في تقليد اوجه الزيد انما قالوا انهم في هذا المصطلح
منها ووجهي في بعض جرحهم في السودان وهو من المدرسين في المدينة وذلك انهم سلكوا في مقدمة وهاج
الويشل النبي فما ضما عن ذلك والاصدقا كما يقول المسلمون في حق السنة ويجتهدون بذلك مع الالهية
في الكتاب والسنة وحاج بعض جرحهم بعض الصبيات كما الصبيات في عندهم قال اوله الله لا خوف عليهم
ولا هم يحزنون فقال الصبي الذين امنوا كما يقولون لم يقل الذين يؤمنون كما يقولون وطعن ان ذلك الصحيح
ابان التكليف واليه وقال اخبرهم ابن عربي في صراحتهم في المكية الرب حق والعدو حق بآب شرقي
من الكوفة ان قلت عند ذلك في الوقت رب اني انك لم قال في عن قوله لاجازوا وجود الملك
لزم عن كونه ممكنا وهذا ليس مستوفى فانه للملك بقسم السجود فهو كاذب بما قاله طيبا كان
اجاهلا وقال البرزنجي وقد كثر في مواضع اخرى وكثير حديث من عدلوا وليا تلت لنا هؤلاء اوله الشيا
ولا شئ في مما ح اوله الله سبحانه ما في بعض ولا يثبت ذلك حتى تتناولوا لمارح فهو ذو كونه فالعرب
المستقيم هذا ضروري والاشية بينه وبين المتقربين الى الله بين الشئ ونقصه ولكنه لما صوره المصنوع
بما يريد السلام واعلم ايضا ان المصطلح المتقرب اجاز من يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقصر في هذه
المكية ولو لم يجر الاعانة وقضاة سأل عنهم النبلاء عند عددهم كما كان في عهد ابن عبد السلام واهل عصرهم
لكن جاء الشريفة مظنة للخير وصاروا يعنون في نصح الشيا صنف البرزنجي المذكور عصرا وتجدد في
اندى في ايام فرعون وتضعف تلك الغرائب انما وجد ذلك في كتاب ابن عربي ففقط الله في كبره واهرب
عالمه فقدم قائم وانفس عزائم التهم **المثال السادس عشر** في المصطلح من يقدر الحكيم من حمل النفس
لكل احد من بل صراط مستقيم جاء منه صور في السنة مثلا رآه على ابيك من في جوابه قال انما عا

الفرع

استناده

تفسير

الذم

هذا هو الذي
هو الذي
هو الذي